

IRAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات



أبرز ما نشرته مراكز الأبحاث العالمية
في النصف الثاني من

تموز / يوليو 2021

فهرس العناوون

- 1 مركز ولسون:
المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تتحولان إلى حليفين متنافسين
- 2 CSIS:
استراتيجية إيران والولايات المتحدة: النظر إلى ما وراء خطة العمل الشاملة المشتركة
- 3 MEI:
"إعادة بناء عالم أفضل": بديل عن مبادرة الحزام والطريق الصينية في الشرق الأوسط؟
- 4 MEI:
نشاطات حزب الله الإقليمية في دعم شبكات الوكلاء الإيرانية
- 5 INSS:
انهيار لبنان، والأهمية بالنسبة لإسرائيل
- 6 INSS:
النفط والاقتصاد والجغرافيا السياسية: العلاقات بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة
- 7 مجلس العلاقات الخارجية:
خطأ في تقدير تونس
- 8 مركز كاتو:
بعد 18 عاماً، إعادة القوات الأمريكية إلى الوطن من العراق
- 9 MEI:
الاتحاد الأوروبي والصراع السوري: بعد عقد، ماذا بعد؟

نشر مركز ويلسون مقالاً عن تحول المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى حليفين متنافسين، جاء فيه:

- كان الخلاف العام الحالي بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حول حصة إنتاج النفط في الأخيرة داخل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) مفاجأة إلى حد ما للعالم الخارجي، حيث كان يُنظر إلى النظامين الملكيين منذ فترة طويلة على أنهما أقرب الحلفاء.
- في الواقع، لقد أصبحوا بشكل متزايد حلفاء متنافسين. الإمارات العربية المتحدة ترسم مسارها الخاص في المزيد والمزيد من القضايا، مطلبها لإنتاج نفط أكثر مما تريده المملكة العربية السعودية هو فقط أحدث مثال على المنافسة الحادة على الصدارة العربية والعالمية.
- وصل التنافس بينهما إلى واشنطن، حيث أثبتت الإمارات العربية المتحدة، على الرغم من حجمها وثروتها الأصغر بكثير، أنها رصيد سياسي وعسكري قيّم للولايات المتحدة. على النقيض من ذلك، المملكة العربية السعودية، في ظل الحكم الرئاسي لولي العهد الأمير محمد بن سلمان، أصبحت شريكاً مزعجاً لصانعي القرار في الولايات المتحدة.
- لا يزال هناك الكثير من القواسم المشتركة بين الإمارات والسعودية، من محاربة التوسع الإيراني والإرهاب الإسلامي إلى الدفاع عن عرشيهما وملكيهما من النشاط المؤيدين للديمقراطية.
- ومع ذلك، مع تزايد قائمة الخلافات بينهما، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الحليفين أصبحا متنافسين على القيادة العربية والأهمية العالمية.



نشر CSIS تقريراً عن ما وراء خطة العمل الشاملة المشتركة وجاء في فيه:

● إن تركيز إدارة بايدن الحالي على إيران كأحد التهديدات الرئيسية للأمن القومي الأمريكي مدفوع حالياً بجهودها للعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران وجعلها اتفاقية تعمل بكامل طاقتها.

● يبدو أن هناك اهتماماً أقل بكثير بما سيحدث بعد التوصل إلى اتفاق أو عدم التوصل إليه؛ حول التطورات الأخرى في السياسة والاستراتيجية الإيرانية؛ وحول التطورات الأخرى في قواتها العسكرية؛ وحول دورها ونفوذها في القوى المجاورة مثل سوريا ولبنان والعراق واليمن. يبدو أن تجارة إيران الجديدة المحتملة للنفط في اتفاقها مع الصين لا تحظى إلا باهتمام هامشي - كما هو الحال بالنسبة لاعتماد الصين الاستراتيجي على واردات نفط الخليج.

● على نطاق أوسع، يبدو أن إدارة بايدن تتبع إدارة ترامب في تقليص الوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - خاصة في الخليج - على أساس "هزيمتها" لداعش وحاجتها إلى تخصيص الموارد لآسيا.

● إذا أرادت الولايات المتحدة أن تنجح في منع برنامج نووي إيراني وفي المساعدة على تحقيق نوع من الاستقرار في منطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإنها بحاجة إلى توسيع نهجها تجاه البرنامج النووي الإيراني والتركيز على التوازن العسكري الشامل في الخليج. فضلاً عن المقايضات التي يجب على إيران إجراؤها بين برامجها النووية والصاروخية.

● في الوقت نفسه، يجب على الولايات المتحدة أن تدرك أن التهديد الصاروخي الإيراني، ونفوذ إيران على جيران رئيسيين مثل سوريا والعراق، وقدرات إيران في الحرب البحرية غير المتكافئة في الخليج، يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تشكيل جهود الولايات المتحدة للتفاوض على اتفاق نووي و الوصول إلى شكل من أشكال التوازن العسكري الأكثر استقراراً في المنطقة.



نشر MEI مقالاً عن مبادرات الولايات المتحدة والصين في الشرق الأوسط، جاء فيه:

من المحتمل أن يكون لتكثيف المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين تداعيات عميقة على الشرق الأوسط. من المرجح أن يؤدي التنافس المطلق بين واشنطن وبكين إلى مضاعفة التحديات التي تواجهها دول الشرق الأوسط بدلاً من المساعدة في معالجتها بشكل بناء.

تعد مبادرة إعادة بناء عالم أفضل التي أطلقتها إدارة بايدن مؤخراً أكثر ملاءمة للعمل كمكمل لحزام وطريق بكين بدلاً من كونها بديلاً محصلاً صفرياً لها، و تشكيلها بهذه الطريقة من شأنه أن يخدم بشكل أفضل استقرار الشرق الأوسط و ازدهاره.



ليس من الصعب المجادلة بأن الاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط سيكونان أفضل خدمة لو عملت مبادرات إعادة بناء عالم أفضل و الحزام والطريق جنباً إلى جنب. ومع ذلك، لكي يحدث هذا، ستحتاج الولايات المتحدة وشركاؤها في إعادة بناء عالم أفضل إلى غرس المبادرة بهويتها الفريدة، المنفصلة والمتميزة عن إطار مبادرة الحزام والطريق دون أن يتم تسويقها وتنظيمها كبديل لها.

في الوقت الحالي، الجو السياسي الحالي والتوترات الأمنية بين واشنطن وبكين ليست ملائمة. ومع ذلك، مع تطور مبادرة إعادة بناء عالم أفضل من بيان النوايا إلى خطط أكثر واقعية، قد يتغير مضمون المواجهة لديناميكيات القوة العظمى، مما يسمح لاستراتيجيات التنمية التي تقودها الولايات المتحدة والصين بالتعايش بطريقة تساهم في رفاهية المنطقة.

نشر MEI مقالاً عن أنشطة حزب الله الإقليمية وعلاقته بإيران، جاء في ملخصه:

- بصفته لاعباً لبنانياً مرتبطاً أيديولوجياً بإيران، يمتلك حزب الله ولاءات وأهداف متعددة لا تتوافق دائماً بشكل متماثل. إن أنشطة حزب الله الإقليمية هي انعكاس لترابط الجماعة الوثيق على نحو متزايد مع إيران، وليس مصالح الدولة اللبنانية أو المواطنين.
- اليوم، تتجلى مغامرات حزب الله الإقليمية بشكل أكثر وضوحاً في قواته المنتشرة في سوريا وأماكن أخرى في المنطقة، ولكن ليس أقل أهمية نظام التدريب المتقدم للجماعة للمليشيات الشيعية الأخرى المتحالفة مع إيران، و أنشطتها التمويلية غير المشروعة الواسعة في جميع أنحاء المنطقة، وأنشطتها المتعلقة بالمشتريات والاستخبارات والإنترنت والمعلومات المضللة.
- تؤكد هذه العوامل مجتمعة على حجم ونطاق نهج المجموعة الشامل للتحويل من واحدة من عدة مليشيات لبنانية إلى لاعب إقليمي يتصرف بأمر من إيران.



نشر INSS مقالاً عن انهيار لبنان وأهميته لإسرائيل، جاء فيه:

- أدى التدهور المستمر في الاقتصاد اللبناني والفوضى السياسية في البلاد إلى تفاقم معضلة الحكومة الإسرائيلية الجديدة وهي تصوغ سياستها تجاه لبنان.
- يبدو أنه على أي حال، يجب على إسرائيل أن تتبنى نهجاً أكثر استباقية، بدلاً من التعامل مع النتائج السلبية للأحداث في لبنان كما هو متوقع، لا سيما في السيناريو الأسوأ المتمثل في استيلاء حزب الله الكامل على السلطة، والذي من شأنه أن يحول البلاد إلى ميدان إيراني في النفوذ، على غرار سوريا.
- قد يؤدي إلغاء العقوبات المفروضة على إيران بعد عودة محتملة إلى الاتفاق النووي من قبل الولايات المتحدة إلى تسريع هذا السيناريو.



- في الوقت نفسه، توفر التطورات الأخيرة في لبنان فرصة محتملة للجيش الإسرائيلي لتوجيه ضربة أكبر لقدرات حزب الله العسكرية، وإجباط محاولات صياغة "معادلة ردع" جديدة تشمل إطلاق النار من لبنان رداً على الاشتباكات على جبل الهيكل وأماكن أخرى في القدس.

نشر INSS مقالاً عن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، جاء فيه:

- تصاعدت الخلافات مؤخراً بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهما بلدان يُعتبران حليفين يتعاونان في عدد من المسارح في مسائل مختلفة خلال العقد الماضي.
- تضارب المصالح بشأن إنتاج النفط يحد من النزاعات القائمة التي تنطوي على اعتبارات المكانة والحالة في المسرحين الإقليمي والدولي.



- تقوض عناصر إضافية صورة جبهة إقليمية موحدة ضد إيران، ويمكن أن يكون لها تأثير سلبي على المبادرات الإقليمية للتطبيع مع إسرائيل.
- لذلك من المهم لإسرائيل أن تمارس دبلوماسية سرية وأن تحافظ على قنوات منفصلة مع البلدين بعد اتفاقيات أبراهام من أجل تجنب ظهور انحياز إلى جانب منهما في نزاعاتهما.

نشر مجلس العلاقات الخارجية مقالاً عن الخطأ في تقدير الوضع السياسي لتونس وجاء فيه:

● في 25 يوليو، أقال الرئيس التونسي قيس سعيد رئيس وزراء البلاد وعلق البرلمان لمدة 30 يوماً. ثم انتشرت قوات الأمن حول مبنى البرلمان في تونس، مما منع المشرّعين من الدخول. في اليوم التالي، طرد الرئيس وزير العدل بالنيابة، وأقال وزير الدفاع، وأمر بإغلاق مكاتب قناة الجزيرة. كما منع التجمعات لثلاثة أشخاص فأكثر.

● وصف راشد الغنوشي، رئيس البرلمان المغلق الآن وزعيم حزب النهضة الإسلامي، تصرف سعيد بأنه "انقلاب". لم يوافق الرئيس، مستشهداً بالمادة 80 من الدستور التونسي، التي تمنح رئيس الدولة سلطة فعل ما فعله بالضبط في حالة "وجود خطر وشيك يهدد سلامة البلاد وأمن البلاد واستقلالها". ومع ذلك، هناك اختلاف كبير في الرأي حول ما إذا كانت المشاكل الاقتصادية الشديدة الحالية في تونس، والانحراف البرلماني، وموجة كوفيد-19 المنهكة ترقى في الواقع إلى مثل هذا الخطر الوشيك. يبدو أن هذه مشكلة يمكن للمحكمة الدستورية

الفصل فيها - ولكن للأسف، لا توجد محكمة لأنه إما لا يمكن لأحد الاتفاق على أي قضاة يجب تعيينهم أو أن الرئيس منع تعيينهم.

● انقلاب أو غير انقلاب، لم يكن من المفترض أن يحدث هذا في تونس. تونس هي (أو كانت) "قصة النجاح الوحيدة" للربيع العربي. لكن هذه الأنواع من الكليشيهات، التي استخدمتها وسائل الإعلام الدولية مراراً

وتكراراً على مدار عقد من الزمن، كانت بحد ذاتها دائماً مشكلة. لقد صاغوا السياسة التونسية بطريقة أغلقت الاحتمالات الأخرى - مثل التراجع - وتصوروا تطورات خطية من الاحتجاجات إلى الانتخابات إلى الدستور. عندما وصفت الافتتاحيات اللاهثة الانتقال السلمي للسلطة إلى "ديمقراطية حقيقية"، جرّدت تعقيدات السياسة التونسية خصوصاً والانتقال إلى الديمقراطية بشكل عام.



نشر مركز كاتو مقالاً عن القوات الأمريكية في العراق وجاء فيه:

لقد هُزِمَ تنظيم الدولة الإسلامية، الذي اجتاح جزء كبير من البلاد قبل بضع سنوات فقط. لا يزال يمثل تهديداً، لكن يمكن للعراقيين احتوائه. تشكل الانقسامات المستمرة داخل المجتمع العراقي تحدياً أكبر لبغداد. على الرغم من السلام اسمياً، إلا أن العراق يمزقه الطائفية والعنف والفساد، الأمر الذي أدى إلى تأجيج الإحباط والغضب الشعبيين، خاصة بين الشباب الذين يتوقون إلى مستقبل أفضل.

لسوء الحظ، تؤدي القوى الخارجية إلى تفاقم المشاكل الداخلية. تعزز الجغرافيا والدين نفوذ إيران، التي تدعم الميليشيات المسلحة جيداً في العراق. إنهم يعملون خارج سيطرة بغداد ويوجهون اليوم الكثير من نيرانهم على القوات الأمريكية.



الأمريكيون ليسوا منخرطين في القتال اليوم. 2500 عنصر المتمركزين حالياً في العراق يوفر الحد الأدنى من الحماية، مما يعني عدم وجود حاجة لوجودهم. من غير المرجح أن تعيد داعش تشكيل تهديدها التقليدي، وتبقى قوة غير نظامية يمكنها إلحاق الضرر ولكن ليس السيطرة. من غير المرجح أن تحصل على دعم من العراقيين، الذين يدركون الآن الخطر. أصبح الجيش العراقي أقل طائفية وأكثر فاعلية من

ذي قبل، في حين أن الميليشيات المدعومة من إيران، على الرغم من امتلاكها نفوذاً سياسياً داخلياً صاراً، تظل حصناً مناهضاً لداعش. علاوة على ذلك، فإن كل دولة وفصيل في الشرق الأوسط تقريباً، بدءاً من المملكة العربية السعودية إلى إيران، مصممون على منع إحياء الدولة الإسلامية.

باختصار، لا يوجد سبب لبقاء القوات الأمريكية في العراق. بالتأكيد، لا يوجد سبب لواشنطن لإبقاء قواتها في العراق تحت النار. لا يتم خدمة أي مصالح أمريكية مهمة. يضر الانتقام الأمريكي بالولايات المتحدة، ويزيد من حدة الصراع مع زيادة تورط واشنطن وإثارة العداوات التي تخلق أعداء جدد وتشجع المزيد من الإرهاب.

نشر MEI مقالاً عن دور الاتحاد الأوروبي في سوريا بعد عشرة أعوام من الصراع وجاء فيه:

● الصراع في سوريا مستمر منذ أكثر من عقد. هذه فترة طويلة بما يكفي لكي يصبح المجتمع الدولي غير حساس تجاه أي أخبار سلبية من البلاد. كما كان الحال منذ عدة سنوات حتى الآن، تسيطر القوات الموالية للحكومة على معظم الأراضي، باستثناء الشمال والشرق، وهناك المزيد والمزيد من الأسئلة حول مستقبل الدولة السورية وعلاقتها مع بقية العالم. هذا ينطبق على الاتحاد الأوروبي كما هو الحال بالنسبة للجهات الفاعلة الدولية الرئيسية الأخرى.

● يجب على الاتحاد الأوروبي السعي للتوصل إلى اتفاق مع اللاعبين الخارجيين الرئيسيين الداعمين للأسد لممارسة المزيد من الضغط السياسي عليه فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وتشكيل حكومة انتقالية توافقية. وهذا ينطبق بشكل أساسي على الدول التي تدعم عملية السلام في أستانا.

● في حالة روسيا، يمكن أن يحدث هذا فقط كجزء من مناقشة أوسع حول عدد من القضايا الخلافية، ولا سيما الوضع في أوكرانيا. لكن في حالة إيران، يتمتع الاتحاد الأوروبي بنفوذ استثماري واقتصادي كبير. سيكون من الممكن تمديد المفاوضات حول البرنامج النووي لتشمل قضية مشاركة إيران في النزاعات في سوريا واليمن إذا تلقى الإيرانيون دعماً من الاتحاد الأوروبي لجهودهم في رفع العقوبات الأمريكية، إلى جانب إعلانات واضحة عن تدفقات الاستثمار المخطط لها. إذا أمكن، في الوقت نفسه، الحصول على دعم الولايات المتحدة لهذه المبادرات مقابل ضمانات أمنية من إيران في منطقة الشرق الأوسط الأوسع، فقد يكون الاتحاد الأوروبي هو الضامن لمثل هذه التسوية الإقليمية.

● مع ذلك، قد يكون مستقبل الأسد هو العقبة الأكثر خطورة. من المستبعد جداً أن يتوقف الاتحاد



الأوروبي عن الضغط من أجل المساءلة عن جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الاستخدام المؤكد للأسلحة الكيميائية المذكورة في استراتيجيته لعام 2017 بشأن سوريا. ومع ذلك، قد لا يدافع داعمو الأسد الأجانب عنه إذا تم تأمين مصالحهم الجيوسياسية والاقتصادية الأوسع.

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

مؤسسة دراسات واستشارات مستقلة، تأسست في سورية/حلب، في عام ٢٠١٤م، يُعنى المركز بالدراسات الاستراتيجية واستشراف المستقبل في منطقة الشرق الأوسط، ويعطي اهتماماً خاصاً بالقضية السورية، وتطورات الأحداث فيها، وكل ما يرتبط بذلك من أوضاع سورية وعربية ودولية.

يهتم المركز ببث الوعي محلياً وإقليمياً ودولياً حول واقع الأحداث في الشرق الأوسط وسورية على وجه الخصوص، ويحرص على إمداد أصحاب القرار والمعنيين بالمواد المعرفية بمختلف أشكالها التي تعينهم على اتخاذ القرار المناسب، وفي هذا الإطار فإن المركز يعتبر أن من مهماته الأساسية بناء قاعدة معلومات شاملة وفق الطرق والأساليب العلمية والتقنية الحديثة، ووضعها في خدمة الباحثين ومتخذي القرار.

يعمل المركز مع نخبة من العلماء والخبراء والمتخصصين لإصدار الدراسات والأبحاث العلمية والتقارير، ملتزماً بالمنهجية العلمية والموضوعية.

